ان هذه الاغلبية تكاد تتراوح جميعها بين السكون والانزواء واليباس التنظيمي والسياسي والفكري ، وبين التفتت والانقسامات والتشرذم . وبصرف النظر عن الاسباب الموضوعية والذاتية التي ادت وتؤدي الى مثل هذه النتيجة الملموسة ، فان الملفت للنظر ، وهو امر جدير بالاعتبار والدراسة ، ان حركة فتح لا تعاني اياً من هذه الظواهر . فرغم كل التمايزات القائمة ، والتعارضات والاختلافات التي تصل حدود العلن بين مجمل التعبيرات المنسجمة في اطار فتح ، الا ان ذلك لم يظهر ابداً باشكال انقسامية فعلية ، باستثناء تدخلات وتعديات عربية سعت الى تأطير انقسامات باهتة فقدت مبررات استمرارها بمجرد خروج رموزها عن خط الحركة ؛ مما دلل على ان هذه الاستثناءات لم تكن تملك اي اساس موضوعي للانقسام او الاستقلال .

علام يدل ذلك ؟ لا شك في أن قساوة الظروف التي تناضل فتح في اطارها لا مثيل لها على الاطلاق في الساحة العربية على الاقل ؛ فمن المسؤولية الرئيسية التي تتولاها فتح في صد الهجمات الاسرائيلية المتتالية ، الى المسؤولية الرئيسية في شق الثغرات في جدار العدو الامني وخوض الكفاح المسلح ، الى تلقي ضربات الاغتيال التي تستهدف قيادة فتح وكوادرها ، الى المسؤولية الرئيسية في التصدي للقوى العربية المرتبطة بالامبريالية ، الى المسؤولية الرئيسية عن امن الشعب وقوته . ورغم كل هذه المهام البالغة التعقيد والصعوبة ، والتي تستخدمها اطراف اخرى لتبرير تقاعسها ، فان فتح تتقدم وتتحرك في سياق منهجها ، فيأتي المؤتمر الرابع للحركة ليكشف انها مزدحمة بالدوافع الى التقدم والحركة ، وان الشاغل الرئيسي لقيادتها وكوادرها هو البحث عن الطريق الاكثر صوابا ، وذلك بعد تراكم خبرات متنوعة شكلت المسوّغ لاحداث النقلة على شتى المستويات .

وقد يرى البعض ان كل ما سبق ليس اكثر من دفاع يقدمه عضو في الحركة ، لكن الاكيد ان ذلك ليس وارداً في هذه اللحظة بالذات . فما سبق ان قلته ليس الا اشارة تحريضية للمثقفين على درس مثل هذه الظاهرة ؛ ظاهرة الحيوية التي تشتمل حركة فتح ، وذلك في مرحلة يتفق الجميع على تحديد سمتها الرئيسية وهي حالة الانحسار والعجز التي تعيشها حركة التحرر العربية .

اذن ، وانطلاقا من الوثائق الاساسية التي اقرها المؤتمر الاخير للحركة ، لنحاول ان نقف فيما يلي عند الاستنتاجات العامة الاكثر اهمية :

١ ـ جدل الفعل

ان موضوعة التوازن في بنية كل حركة تحرر وطني تكاد تكون بمثابة الهيكل العظمي لهذه البنية ، وهي قانون رئيسي لا بد من ان يحكم نهج أية قوة سياسية تأخذ على عاتقها العمل على تحقيق مهام مرحلة التحرر الوطني ، ويعود ذلك اساساً الى شدة التعقيد التي تحكم هذه المهام .

وفي وضع كوضع حركة فتح ، تشكل هذه الموضوعة احد ابرز قوانينها ؛ فهي تتجلى في كل خطوة او قرار لها على كافة المستويات . وبتراكم الخبرة على مدى خمسة عشر عاماً ، تحول هذا القانون ليلعب دور المفتاح ، خصوصاً ان الابواب المغلقة امام العمل الوطني الفلسطيني تكاد لا تحصى . واذا كان البعض ينظر الى قانون التوازن هذا باستخفاف حيناً وبشك حيناً آخر ، فان